Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) ( JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

# دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة للدول النامية

عبدالوهاب ميلاد العماري جامعة طرابلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
abdulwhabamarey@gmail.com
امحمد محمد امحمد حلبودة كلية العلوم والتقنية الحرابة
A18312288@gmail.com

The Role of the Green Economy in Achieving Sustainable Development in Developing Countries

Abdulwahab Milad Al-Ammari, University of Tripoli, Faculty of Economics and Political Science
Mohammed Mohammed Mohammed Halbouda, Faculty of Science and Technology, Al-Haraba

تاريخ الاستلام: 2026/05/01 تاريخ المراجعة 2026 /05/15 تاريخ القبول:2026/06/07- تاريخ النشر : 2026 /06/30

**الملخص:**

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في الدول النامية، من خلال تحليل الإطار النظري للمفهوم، واستعراض أبرز استراتيجياته. حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي عبر مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة.

أظهرت النتائج أن الاقتصاد الأخضر يمثل مدخلًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وحماية البيئة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لائقة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما أوضح البحث أن نجاح تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر في الدول النامية يتطلب تطوير أطر تشريعية مرنة، وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة، ودعم الابتكار البيئي، وتعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا.

**الكلمات الافتتاحية :** الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الطاقة المتجددة، العدالة الاجتماعية، الدول النامية.

**Abstract:**

This research examines the role of the green economy in achieving sustainable development goals in developing countries by analyzing its theoretical framework and key strategies. The study adopts a descriptive-analytical approach by reviewing relevant literature and previous studies.

Findings indicate that the green economy serves as a strategic pathway to sustainable development by promoting economic growth, improving efficient resource utilization, protecting the environment, and providing decent job opportunities while ensuring social equity.

The study concludes that successful implementation of green economy policies in developing countries requires flexible legislative frameworks, increased renewable energy investments, support for environmental innovation, and enhanced international cooperation for technology transfer.

**Keywords:** Green Economy, Sustainable Development, Renewable Energy, Social Equity, Developing Countries.

**مقدمة:**

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبح التحول نحو الاقتصاد الأخضر أحد أهم محاور التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. فقد أدت المشكلات البيئية المتفاقمة، مثل تغير المناخ، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتلوث الهواء والمياه، وفقدان التنوع البيولوجي، إلى إعادة النظر في أنماط الإنتاج والاستهلاك التقليدية، ودفعت الدول والمنظمات الدولية إلى تبني استراتيجيات تنموية توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة .(UNEP, 2023)

ويُعرّف الاقتصاد الأخضر بأنه نموذج اقتصادي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتعزيز كفاءة الطاقة، ودعم الابتكار البيئي، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق فرص عمل خضراء مستدامة .(OECD, 2022)

وقد تبنت الأمم المتحدة في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 أهدافًا طموحة تشمل القضاء على الفقر، وضمان الأمن الغذائي والمائي، وتحقيق الطاقة النظيفة، والتكيف مع التغيرات المناخية، وهو ما يجعل الاقتصاد الأخضر أداة أساسية لتحقيق هذه الغايات، خصوصًا في الدول النامية التي تواجه تحديات مركبة على المستويين الاقتصادي والبيئي.

في الدول النامية، يُعتبر الاقتصاد الأخضر فرصة استراتيجية لإحداث تحول هيكلي في الاقتصادات الوطنية من خلال تبني سياسات استثمارية مستدامة، وتشجيع الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، وإعادة التدوير، والزراعة الذكية بيئيًا. إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تطوير الأطر المؤسسية والقانونية، وتعبئة التمويل الأخضر، وبناء القدرات البشرية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات الدولية لدعم الابتكار ونقل التكنولوجيا.(World Bank, 2021)

وتبرز أهمية هذا البحث في أنه يسعى إلى تحليل دور الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق الأهداف التنموية في الدول النامية، من خلال دراسة الإطار النظري لمفهوم الاقتصاد الأخضر، واستعراض تجارب دولية ناجحة، وتسليط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه الدول النامية في مسار التحول نحو اقتصادات مستدامة. كما يهدف البحث إلى تقديم رؤية تحليلية متعمقة حول آليات دمج سياسات الاقتصاد الأخضر في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، ويرسم مسارًا مستدامًا للتنمية المستقبلية.

**مشكلة البحث:**

تواجه الدول النامية اليوم تحديات اقتصادية وبيئية متشابكة تعيق قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، من أبرزها :ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتدهور الموارد الطبيعية، وزيادة معدلات التلوث، وتأثيرات التغيرات المناخية .وفي الوقت ذاته، تسعى هذه الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع لتلبية احتياجاتها التنموية وتحسين مستويات المعيشة، مما يؤدي غالبًا إلى الاعتماد على أنماط إنتاج واستهلاك تقليدية قائمة على الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية واستخدام مصادر طاقة ملوثة.

ورغم ما يوفره الاقتصاد الأخضر من فرص لإعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية نحو مسار أكثر استدامة، إلا أن الدول النامية تواجه صعوبات كبيرة في دمج مبادئه في سياساتها وخططها التنموية، بسبب عوامل متعددة تشمل:

- ضعف الأطر المؤسسية والقانونية الداعمة للتحول الأخضر.
- نقص التمويل والاستثمار في المشروعات الخضراء مقارنة بالدول المتقدمة.
- غياب الوعي المجتمعي الكافي بأهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- محدودية القدرات التكنولوجية والابتكارية التي تمكن من تبني حلول مستدامة.

ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يسهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق الأهداف التنموية في الدول النامية، وما التحديات التي تعيق دمج استراتيجياته ضمن خطط التنمية المستدامة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، مثل:

1. ما الإطار النظري لمفهوم الاقتصاد الأخضر وأبعاده التنموية؟
2. كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية؟
3. ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر في هذه الدول؟
4. ما أهم الفرص المتاحة للدول النامية لتعزيز التحول نحو نموذج اقتصادي مستدام؟

**أهداف البحث**

يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد الأخضر في تحقيق الأهداف التنموية في الدول النامية، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري لمفهوم الاقتصاد الأخضر، ودراسة علاقته بالتنمية المستدامة، وتسليط الضوء على التحديات والفرص المتاحة. ويمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

**أولاً: الهدف العام**

- تحليل دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الأهداف التنموية في الدول النامية، مع التركيز على أهمية دمج استراتيجياته في الخطط والسياسات التنموية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

**ثانيًا: الأهداف التفصيلية**

1. توضيح الإطار النظري لمفهوم الاقتصاد الأخضر واستعراض تطوره التاريخي وأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
2. تحليل العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في ضوء أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة SDGs) 2030).
3. دراسة دور الاقتصاد الأخضر في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في الدول النامية.
4. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تعترض تطبيق استراتيجيات الاقتصاد الأخضر في الدول النامية، سواء كانت تشريعية أو تمويلية أو تكنولوجية.
5. استخلاص الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر، وتقييم إمكانية الاستفادة منها في الدول النامية.
6. تقديم رؤية تحليلية لآليات دمج سياسات الاقتصاد الأخضر ضمن الخطط التنموية الوطنية في الدول النامية بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا حديثًا وذا صلة وثيقة بالتحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تواجهها الدول النامية في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة. كما أن البحث يُسهم في سد فجوة معرفية حول كيفية توظيف الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسات متوازنة تعزز النمو الاقتصادي وتحافظ على الموارد الطبيعية في آنٍ واحد. ويمكن توضيح أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

**أولًا: الأهمية العلمية (النظرية) :**

1. إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأبعاده التنموية، من خلال تقديم دراسة نظرية متعمقة تربط بين المفاهيم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
2. تسليط الضوء على العلاقة بين الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة وفقًا لأجندة الأمم المتحدة 2030، مما يساعد في تطوير الإطار النظري لهذه العلاقة.

3. تعزيز الفهم الأكاديمي للفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية في تطبيق استراتيجيات الاقتصاد الأخضر، بما يدعم الدراسات المستقبلية في هذا المجال.
4. تحليل التجارب الدولية الناجحة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والاستفادة منها في بناء إطار علمي يدعم جهود الدول النامية.

**ثانيًا: الأهمية التطبيقية:**

1. دعم متخذي القرار وصانعي السياسات في الدول النامية من خلال توفير أساس علمي يمكن الاعتماد عليه عند صياغة خطط التنمية المستدامة.
2. تقديم رؤية متكاملة حول سبل دمج سياسات الاقتصاد الأخضر في الاستراتيجيات التنموية الوطنية، بما يسهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.
3. تعزيز قدرة الدول النامية على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية عبر تبني سياسات خضراء تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.
4. إبراز الفرص الاستثمارية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر ودورها في خلق فرص عمل مستدامة وتحفيز الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد، والتقنيات الصديقة للبيئة.

**فرضيات البحث:**

نظرًا لطبيعة هذا البحث الذي يعتمد على التحليل النظري، فإن صياغة الفرضيات تقوم على الربط بين (المتغير المستقل )الاقتصاد الأخضر (والمتغير التابع) تحقيق الأهداف التنموية في الدول النامية. وانطلاقًا من ذلك، يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

**الفرضية الرئيسية**

- يفترض البحث أن تبني سياسات الاقتصاد الأخضر يسهم بشكل إيجابي في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في الدول النامية، من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل التلوث البيئي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

**الفرضيات الفرعية**

1. تطبيق استراتيجيات الاقتصاد الأخضر في القطاعات الإنتاجية والخدمية يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الدول النامية.
2. تبني سياسات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية يسهم في تعزيز الأمن البيئي والمائي والغذائي، بما يدعم استدامة التنمية.
3. وجود أطر تشريعية ومؤسسية واضحة يدعم قدرة الدول النامية على تنفيذ خطط الاقتصاد الأخضر ودمجها في استراتيجيات التنمية الوطنية.
4. زيادة الاستثمارات الخضراء تعزز فرص خلق وظائف مستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في الدول النامية.
5. نقل التكنولوجيا والابتكار البيئي من الدول المتقدمة إلى النامية يسهم في تحسين كفاءة تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر وتعزيز دورها في التنمية المستدامة.

**منهجية البحث وحدوده:**

**أولاً: منهجية البحث**

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الأدبيات العلمية والبحوث السابقة المتعلقة بمفهوم الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في الدول النامية. يقوم البحث بجمع المعلومات من مصادر متنوعة تشمل:

- الكتب الأكاديمية والدراسات النظرية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.
- التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(OECD)
- الأبحاث السابقة المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، سواء العربية أو الأجنبية.

ويتم تحليل هذه البيانات بشكل منهجي بهدف صياغة رؤية نظرية متكاملة حول مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، مع الاستفادة من التجارب الدولية وتقييم مدى إمكانية تطبيقها في الدول النامية.

**ثانيًا: حدود البحث**

1. **الحدود الموضوعية**

ينحصر البحث في دراسة دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الجوانب النظرية والتحليلية، دون التطرق إلى دراسة ميدانية أو تطبيقية.

2. **الحدود المكانية**

يركز البحث على الدول النامية بشكل عام، مع الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة للمقارنة، دون التركيز على دولة بعينها.

3. **الحدود الزمانية**

يناقش البحث التطورات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر خلال العقدين الأخيرين (2025 – 2005)، مع التركيز على القضايا والاتجاهات الحديثة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

4. **الحدود العلمية**

يقتصر البحث على تناول الأطر النظرية والاتجاهات الأكاديمية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، ويشمل إجراء قياسات إحصائية ولا يشمل دراسات حالة تفصيلية.

**الدراسات السابقة:**

1. **"الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية – "أبو زيد، حسن محمد(2019)**

تناولت هذه الدراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر باعتباره أحد المسارات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية. هدفت إلى تحليل الأسس النظرية التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر، واستعراض دوره في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات الاقتصادية العالمية والتقارير الدولية المتعلقة بالاستدامة.

أظهرت النتائج أن تبني سياسات الاقتصاد الأخضر يسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل نسب التلوث، وتحقيق عدالة اجتماعية أشمل، الأمر الذي يعزز من قدرة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. **"سياسات الاقتصاد الأخضر ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي – "الشلبي، فاطمة عبد القادر(2017)**

ركزت هذه الدراسة على تحليل السياسات المطبقة في الدول العربية فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هدفت إلى التعرف على طبيعة الاستراتيجيات الوطنية في المنطقة العربية لتطبيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر وفقًا لرؤية 2030.

اتبعت الباحثة المنهج المقارن من خلال دراسة وتحليل تجارب دول عربية مختلفة. توصلت النتائج إلى أن هناك فجوة كبيرة بين السياسات المعلنة والتطبيق الفعلي على أرض الواقع، حيث أبرزت الدراسة أن ضعف التمويل، ونقص التشريعات، وضعف الوعي البيئي، من أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية في هذا المجال. أوصت الدراسة بضرورة وضع خطط وطنية متكاملة لتعزيز تبني السياسات الخضراء وتحقيق نتائج ملموسة.

3. **"دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية – "عبد الغفار، أحمد(2023)**

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر تبني سياسات الاقتصاد الأخضر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بعض الدول العربية. اعتمدت على المنهج الكمي من خلال تحليل بيانات إحصائية حول مؤشرات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة استنادًا إلى تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة.

أوضحت النتائج أن الدول التي اعتمدت سياسات واضحة للاقتصاد الأخضر، مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة وإدارة النفايات، حققت معدلات نمو اقتصادي أعلى مقارنة بغيرها، إضافة إلى تحسن مؤشرات استدامة الموارد الطبيعية وتقليل نسب البطالة. كما أكدت الدراسة أهمية زيادة الاستثمارات الخضراء و

تطوير التقنيات البيئية كأدوات أساسية لدعم التنمية المستدامة.

4. **"الاقتصاد الأخضر كآلية لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة – "الحسيني، أحمد محمود (2022)**

ركزت هذه الدراسة على دور الاقتصاد الأخضر في مواجهة التغيرات المناخية كأحد أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة. هدفت إلى تحليل العلاقة بين السياسات البيئية الدولية وتطبيقات الاقتصاد الأخضر على المستويين الإقليمي والعالمي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الوثائق البيئية والتقارير الدولية ذات الصلة. خلصت النتائج إلى أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يقلل من المخاطر البيئية، ويرفع من كفاءة إدارة الموارد الطبيعية، ويعزز من قدرة الدول على التكيف مع التغيرات المناخية، الأمر الذي يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

**التعقيب على الدراسات السابقة :**

- نقاط التشابه:
- جميع الدراسات السابقة اتفقت على أن الاقتصاد الأخضر يُعد أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، سواء من خلال دعم الطاقة المتجددة أو تعزيز كفاءة الموارد أو تقليل التلوث البيئي.
- نقاط الاختلاف:

بحثنا الحالي يختلف عن الدراسات السابقة من حيث:

1. يركز على الدراسة النظرية التحليلية بدلًا من التطبيقية الميدانية.
2. يتناول الدول النامية بشكل أشمل وليس الاقتصار على التجارب العربية فقط.
3. يقدم رؤية تحليلية مقارنة بين السياسات الوطنية والدولية لدمج الاقتصاد الأخضر ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة.

**الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر**

**المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر وأبعاده النظرية**

**أولًا: تعريف الاقتصاد الأخضر ومفهومه الشامل**

يُعرَّف الاقتصاد الأخضر بأنه نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام مع مراعاة البُعد البيئي والاجتماعي في جميع الأنشطة الاقتصادية. ووفقًا لتعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الاقتصاد الأخضر هو: اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع التقليل بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد (UNEP ، 2011) .

ويرتكز مفهوم الاقتصاد الأخضر على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، من خلال تبني سياسات إنتاج واستهلاك مستدامة تضمن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتقليل التلوث، وتحقيق رفاه اقتصادي واجتماعي متكامل.(Pearce et al., 2012)

**ثانيًا: تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر في الأدبيات الاقتصادية العالمية**

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر لأول مرة في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن لجنة بورتلاند عام 1987، حيث تمت الإشارة إلى ضرورة البحث عن مسارات تنموية بديلة توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.(Brundtland, 1987)

وتعزز المفهوم أكثر مع انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، والتي أسست لإدماج البُعد البيئي في السياسات التنموية العالمية .(UN, 1992) وفي عام 2011، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرًا شاملاً بعنوان "نحو اقتصاد أخضر "ركّز فيه على العلاقة بين النمو الاقتصادي، وكفاءة استخدام الموارد، وتقليل الانبعاثات الملوثة.

كما ساهمت أجندة التنمية المستدامة 2030 في ترسيخ المفهوم عالميًا، من خلال تحديد 17 هدفًا شاملًا تدعو إلى تبني سياسات خضراء ترتكز على الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والزراعة الذكية، والاقتصاد الدائري .(UNDP2020)

**ثالثًا: الأبعاد الرئيسية للاقتصاد الأخضر**

1. **البعد الاقتصادي**

يركز البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر على تعزيز النمو المستدام عبر تشجيع الاستثمارات الخضراء، وخلق فرص عمل جديدة، ودعم الصناعات الصديقة للبيئة. كما يسعى إلى رفع كفاءة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة، من خلال الابتكار في التقنيات الحديثة وتطوير أنظمة اقتصادية تدعم الاستدامة (OECD 2022 )

2. **البعد البيئي**

يهتم هذا البعد بحماية البيئة وتقليل التأثيرات السلبية للأنشطة الاقتصادية من خلال:

- خفض الانبعاثات الكربونية.
- الحد من جميع أشكال التلوث.
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة.
- وقد أشار البنك الدولي إلى أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يمكن أن يقلل معدلات التدهور البيئي ويعزز مرونة النظم البيئية .(World Bank,2021)

3. **البعد الاجتماعي**

يرتبط البعد الاجتماعي بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين رفاه الأفراد عبر:

- توفير فرص عمل لائقة ومستدامة.
- تقليل مستويات الفقر وعدم المساواة.

- ضمان الوصول العادل إلى الموارد والخدمات الأساسية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في وضع السياسات البيئية.

ويؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الاقتصاد الأخضر يسهم في تحسين مستويات المعيشة من خلال تحقيق شمولية اجتماعية أوسع(UNDP 2020).

**رابعًا: التنمية المستدامة**

حيث ينصرف مفهوم التنمية المستدامة الذي ظهر لأول مرة عام 1987م الى تلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية جنباً الى جنب مع النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي كما يشترط في التنمية المستدامة الحرص على عدم تناقص الرصيد الأساسي من الموارد البيئية للمجتمع مع مرور الوقت، اذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة والانصاف للأجيال القادمة (عثمان محمد غنيم ، ماجد أجمد أبوزنط ، التنمية المستدامة ، 2007 ، ص 28).

حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال ألياتها ومحتواها الى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

1- تحقيق نوعية أفضل للسكان .

2- احترام البيئة الطبيعية .

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة .

4- ربط التكنولوجيا المتطورة بأهداف المجتمع .

5- احداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع .

**خامساً: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**

يُعد الاقتصاد الأخضر من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة. فهو يوفر آليات عملية لتطبيق مبادئ الاستدامة من خلال تحويل السياسات الاقتصادية التقليدية إلى سياسات صديقة للبيئة، ما يتيح تحقيق النمو الاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية (Pearce et al., 2012).

كما تسعى أهداف أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 إلى دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في الاستراتيجيات الوطنية للدول النامية لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة وضمان العدالة الاجتماعية .

**المبحث الثاني: مرتكزات واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر**

**أولًا: مرتكزات الاقتصاد الأخضر**

يقوم الاقتصاد الأخضر على مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تشكل الأساس النظري والعملي لتطبيق سياساته على أرض الواقع، وهي مرتكزات تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية. ومن أبرز هذه المرتكزات ما يلي:

**1. الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية**

يرتكز الاقتصاد الأخضر على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة، وذلك عبر تقليل الهدر وتبني سياسات إنتاج واستهلاك مستدامة، بما يعزز من مرونة النظم البيئية ويحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية (العويسي، 2025).

**2. الحد من التلوث والانبعاثات الكربونية**

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تقليل مستويات التلوث الناتج عن الأنشطة الاقتصادية التقليدية والاعتماد على مصادر طاقة نظيفة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بهدف خفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق التوازن البيئي (سياسة، 2022).

**3. تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية**

يستند الاقتصاد الأخضر إلى مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل خضراء تضمن حياة كريمة وتحسين مستوى الدخل، مع ضمان توزيع عادل للموارد والمنافع الاقتصادية، وخاصة للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع (عبد الحميد، 2022).

**ثانيًا: استراتيجيات الاقتصاد الأخضر**

تعتمد استراتيجيات الاقتصاد الأخضر على مجموعة من المسارات المتكاملة التي تهدف إلى تحويل الاقتصادات التقليدية إلى اقتصادات صديقة للبيئة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات ما يلي:

**1. التحول نحو الطاقة المتجددة**

يُعد التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة من أهم استراتيجيات الاقتصاد الأخضر، حيث تسهم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، مما ينعكس إيجابًا على التنمية المستدامة في الدول النامية (مؤشر المستقبل الأخضر، 2024).

**2. تنمية الاقتصاد الدائري**

يُركز الاقتصاد الأخضر على مفهوم الاقتصاد الدائري الذي يقوم على إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وتحويل النفايات إلى موارد اقتصادية جديدة، بهدف تقليل حجم المخلفات وتعزيز كفاءة استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق استدامة أكبر في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية (الشلبي، 2017).

**3. الابتكار البيئي والتقنيات الخضراء**

يشجع الاقتصاد الأخضر على تطوير الابتكار البيئي من خلال دعم الأبحاث العلمية في مجال التقنيات الصديقة للبيئة وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يسهم الابتكار في رفع كفاءة استهلاك الطاقة والموارد، وتقليل الآثار البيئية السلبية للأنشطة الاقتصادية (الأوراق المتقدمة، 2022).

**4. إصلاح السياسات المالية والضريبية**

تعتمد استراتيجيات الاقتصاد الأخضر كذلك على إعادة هيكلة النظم الضريبية وتشجيع الاستثمارات في المشروعات المستدامة عبر الحوافز المالية، مثل الإعفاءات الضريبية والدعم الحكومي للمشروعات الخضراء، مع فرض ضرائب إضافية على الأنشطة الملوثة للبيئة (عبد الحميد، 2022).

**ثالثًا: دور المؤسسات الدولية في دعم الاقتصاد الأخضر**

تلعب المؤسسات الدولية دورًا محوريًا في تعزيز سياسات الاقتصاد الأخضر من خلال توفير التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في الدول النامية. فقد أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرات لدعم خطط التحول الأخضر، بينما يعمل البنك الدولي على تمويل مشروعات الطاقة النظيفة والإدارة المستدامة للموارد، إضافةً إلى دور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في وضع الأطر والسياسات الدولية التي تشجع على تبني استراتيجيات الاقتصاد الأخضر (البنك الدولي، 2021).

**المبحث الثالث: الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة**

**أولًا: الإطار النظري والتمهيدي**

يُعد الاقتصاد الأخضر أحد أهم النماذج الاقتصادية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الموازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعتمد هذا النموذج على تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتشجيع الطاقة المتجددة، وتعزيز الابتكار في التقنيات النظيفة. وقد أكدت الدراسات الحديثة أن تبني سياسات الاقتصاد الأخضر في الدول النامية يُسهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل، مع تقليل التلوث البيئي وتحسين جودة الحياة (عبد الغفار، 2023).

كما تشير التقارير الصادرة عن المنظمات الإقليمية إلى أن الاقتصاد الأخضر أصبح ضرورة ملحّة في المنطقة العربية في ظل التحديات البيئية الراهنة، مثل ندرة المياه، وتدهور التربة، وزيادة معدلات التلوث. لذلك، فإن التحول نحو نموذج اقتصادي مستدام يُعتبر خيارًا استراتيجيًا لضمان الأمن الاقتصادي والبيئي في آنٍ واحد (الاتحاد العربي للمصارف، 2016).

**ثانيًا: أهداف التنمية المستدامة في السياق العربي**

اعتمدت الأمم المتحدة عام 2015 أجندة التنمية المستدامة 2030 التي تضمنت 17 هدفًا شاملًا، تهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويُعد الاقتصاد الأخضر أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف، حيث يسهم في دعم الأمن الغذائي والمائي، وتوفير الطاقة النظيفة، وتقليل معدلات الفقر والبطالة (السكوا، 2013).

وتؤكد الدراسات أن الاقتصادات العربية التي تتبنى سياسات الاقتصاد الأخضر تحقق نتائج أفضل على صعيد خلق فرص العمل المستدامة، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين مستوى المعيشة للسكان، إضافة إلى تحسين قدرتها على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية المعاصرة (عبد الغفار، 2023؛ الاتحاد العربي للمصارف، 2016).

**ثالثاً: بعض التجارب العربية والعالمية في الاقتصاد الأخضر**

يشهد العالم اليوم سباقاً محموما في البيئة، وذلك بسبب التغيرات المناخية وقلة المياه بل وشحها في بعض الدول والتصحر، وانبعاث الغازات، وما تشكله من خطر على صحة الانسان، فضلاً عن تعريض الأجيال القادمة للخطر.

بدأت بعض الدول العربية في اتخاذ خطوات نحو تبني استراتيجيات الاقتصاد الأخضر، من خلال إطلاق مشروعات للطاقة المتجددة، وتبني سياسات لإدارة النفايات وإعادة التدوير، بالإضافة إلى تطوير أدوات تمويل خضراء مثل السندات الخضراء لدعم المشروعات البيئية.

كما أشارت الدراسات إلى أن هذه الجهود ساعدت في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى تقليل الانبعاثات وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، من بينها محدودية التمويل، وضعف التشريعات الداعمة، وقصور الوعي البيئي، وهي معوقات تؤثر على قدرة الدول العربية على تحقيق تحول شامل نحو اقتصاد أخضر متكامل (المركز الديمقراطي العربي، 2023).

وعليه سوف نستعرض تجربة دولة الامارات العربية المتحدة كمثال يحتذى به للدول العربية، وتجربة جمهورية ألمانيا .

**1. تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر**

تُعد دولة الامارات العربية المتحدة في وقتنا الحاضر من الدول السباقة في بناء مستقبل مستدام لأجيالها الحاضرة، والمستقبلية لذا تبنت منهجية الاقتصاد الأخضر كمسار من مسارات التنمية المستدامة عبر استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء التي تساعد في مواجهة تحديات بيئية ناتجة من تزايد النمو السكاني، وزيادة الطلب على الطاقة، والمياه، والتطور العمراني المصاحب لمستوى عالي من انبعاثات الغازات وأثار التغير المناخ والاحتباس الحراري، وكما أن حماية البيئة، والتنمية المستدامة باتت من أهم المرتكزات الأساسية في الاقتصاد القومي الاماراتي في مواجهة وادارة الأزمات وتداعياتها، والتي اعتمدت على عدة مسارات وهي ( ونان 2022 ) :

أ . شكل الطاقة الخضراء كمجموعة من البرامج والسياسات التي تهدف الى تعزيز انتاج الطاقة المتجددة والتقنيات المستعملة في تعزيز الطاقة .

ب . شكل السياسات الحكومية المستعملة في تشجيع الاستثمارات في مجال الاقتصاد الأخضر وتسهيل عمليات الانتاج من خلال الاستيراد المواد الانتاجية وتصدير السلع المنتجة وتوفير فرص عمل في عدة مجالات كالصناعة والزراعة والتجارة والخدمات.

ج . سياسة التخطيط العمراني للحفاظ على البيئة وتحسين جودة المساكن والمباني بالإضافة الى استعمال النقل المستدام من أجل التقليل من التلوث الناتج من عوادم السيارات .

د . وضع سياسات وبرامج للحد من أثار التغير المناخي وخفض نسبة انبعاث الكربون $CO_2$ من خلال استزراع وتشجير مساحات كبيرة من الأشجار والشجيرات الدائمة المخضرة للحفاظ على التوازن البئي البري والبحري لدولة الامارات .

هـ . ترشيد استهلاك الكهرباء والموارد المائية واستعمال الموارد الطبيعية بما تضمن عدم استنزافها فضلا عن اعادة التدوير للنفايات الصلبة والسائلة وتحويله الى طاقة نظيفة تستعمل في توليد الطاقة الكهربائية فضلاً عن استعمالها في عدة مشاريع صناعية وتجارية .

و . الدعم اللامحدود للقطاع التكنولوجي لما يقدمه من خدمات .

حيث ومن خلال تطبيق هذه المسارات أدى الى انخفاض معدل انتاج الفرد من الانبعاثات الغازية من 39.5 طن الى 20.5 طن خلال السنوات من 2000 الى 2012 أما في عام 2021 انخفضت نسبة الانبعاث غاز الكربون الى 16% لغرض توفير الطاقة النظيفة بنسبة 25% في عام 2030 الى 16% في عام 2050، كما أن السياسة الاستراتيجية لدولة الامارات تسعى الى الحد من الطلب على الكهرباء والمياه بنسبة تصل الى 30% خلال عام 2030 .

**2. تجربة جمهورية ألمانيا في التحول نحو الاقتصاد الأخضر**

رُغم أن ألمانيا من الدول المتقدمة صناعياً الا أنها الدولة المصنفة الأولى عالمياً في تحولها الى الاقتصاد الأخضر، وكان ذلك على خلفية قمة غلاسكو المناخية اذ كثفت جهودها في العديد من المجالات البيئية كترشيد الأنماط الاستهلاكية، والحد من هدر الموارد الأولية، واعادة الاستعمال، والتدوير لتصفير النفايات، وانبعاث الغازات، فضلاً عن برامجها في حماية المواقع الطبيعية، وتنميتها محققة ذلك من خلال رؤيتها الواضحة، واستراتيجياتها الثابتة في قضايا البيئة وحمايتها المرتبة الأولى عالمياً .

حيث تعمل ألمانيا بصورة مستمرة ومنذ مدة طويلة على حماية البيئة، ويؤكد الخبراء في برلين أن الحكومة الألمانية تلتزم بتخفيض معدل غازات ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة الأخرى، اذ يؤكد الخبراء في شؤون انتاج الطاقة أن الحكومة الألمانية تسعى لحل المشكلات البيئية بالتوجه نحو الطاقات المتجددة، اذ أن الطاقة الكهربائية يتم في الغالب عن طريق الطاقة المائية، أما النصف الأخر عن طريق احراق الخشب والقمامة، فضلاً عن الغاز المستخرج من مقالب القمامة والمخلفات عن طريق الرياح والمجمعات الشمسية والخلايا الضوئية والطاقة الحرارية .

وتُعد ألمانيا من أهم الدول الصناعية في العالم وهذا ضاعف المشكلات البيئية مما دفعها نحو استخدام الطاقة المتجددة مستفيدة من الازدهار الذي يشهده قطاعات الطاقات المتجددة، وتعمل ألمانيا بصورة مستمرة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر وحققت تقدم في هذا المجال، ويتوقع أن يصل حجم مبيعات قطاعات الاقتصاد الأخضر الى ترليون بالوصول الى عام 2030 (ونان 2022) . حيث وجهة ألمانيا اهتماها بالطبيعة والبيئة، وفي نفس الوقت متفوقة في تسجيل براءة اختراع، كما تحقق تقدماً في مجال اعادة الاستعمال وفصل الأنواع المختلفة من القمامة والفضلات وهذا ما يجعل قطاع البيئة يحقق تقدماً في الاقتصاد الألماني وهو في نفس الوقت المحرك الأساسي في سوق العمل .

حيث أصبح موضوع البيئة يحتل أهمية متزايدة على المستوى العالمي، وعلى وجه الخصوص في ألمانيا التي بذلت جهوداً كبيرة لتجسيد الاقتصاد الأخضر عبر استراتيجية تقوم على توازن مستمر بين الاعتبارات الثلاثة الرئيسية والمقصود بها الاعتبارات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ويحقق الناتج الوطني في ألمانيا بحسب مختلف القطاعات في منظومة الاقتصاد الأخضر نمواً مستمراً ومن المتوقع استمرار هذا النمو خلال السنوات القادمة وهذا ما يجعل ألمانيا مثالاً يحتذى به في مجال الاقتصاد الأخضر لاسيما في الدول الصناعية الكبرى اذ يجب على هذه الدول الاعتماد على الابتكار المستمر وتنويع الأنشطة الاقتصادية ادراج منتجات الاقتصاد الأخضر خدماته في أولويات صادرات هذه البلدان .

**رابعاً: مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

**1. تحقيق النمو الاقتصادي المستدام**

يساهم الاقتصاد الأخضر في دعم الأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويقلل الاعتماد على الموارد غير المتجددة، ويزيد من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في الدول النامية (عبد الغفار ، 2023).

**2. تعزيز العدالة الاجتماعية**

يُسهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل خضراء لائقة، وتحسين جودة الحياة، والحد من الفقر والبطالة، وضمان توزيع الموارد بشكل متوازن بين مختلف فئات المجتمع (عبد الغفار ، 2023).

**3. حماية البيئة واستدامة الموارد**

يلعب الاقتصاد الأخضر دورًا محوريًا في تقليل التلوث، وحماية التنوع البيولوجي، وتحقيق الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية. كما يعزز قدرة الدول النامية على مواجهة تحديات التغيرات المناخية والتأقلم معها بما يحقق استدامة بيئية شاملة (الاتحاد العربي للمصارف، 2016).

**الفصل الثاني :– عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات**

**تمهيد**

بعد الانتهاء من استعراض الإطار النظري للدراسة، والذي تناول مفاهيم الاقتصاد الأخضر، استراتيجياته، وأبعاده المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول النامية، ينتقل هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي والميداني للبحث. يهدف هذا الفصل العملي إلى ترجمة المفاهيم والافتراضات النظرية إلى بيانات كمية قابلة للقياس والتحليل، وذلك بغرض الإجابة عن التساؤلات البحثية واختبار صحة الفرضيات على أرض الواقع.

يعتمد هذا الفصل على عرض وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة ( والبالغ عددهم 75 مفردة ) عبر أداة الاستبانة، حيث تمت معالجة هذه البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

ولتسهيل عرض النتائج ومناقشتها بشكل منهجي دقيق، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث المتسلسلة التالية:

**المبحث الأول: الإجراءات المنهجية وثبات أداة الدراسة.**

**أولاً: وصف مجتمع وعينة الدراسة**

تكون مجتمع الدراسة من الأفراد والفئات المعنية بموضوع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. ولأغراض التحليل الإحصائي وتحقيق أهداف البحث، تم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة .وبعد جمع البيانات وفحص الاستبانات المستردة لاستبعاد غير الصالح منها، بلغ حجم العينة الفعلية الصالحة للتحليل الإحصائي (75) مفردة .ويُعد هذا الحجم مناسباً وممثلاً لإجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة واختبار فرضيات الدراسة بكفاءة، مما يعزز من موثوقية النتائج وإمكانية تعميمها .

**ثانياً: ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)**

يُقصد بثبات أداة الدراسة مدى اتساق إجابات أفراد العينة إذا ما أُعيد تطبيق نفس الأداة عليهم تحت ظروف مشابهة. وللتحقق من الثبات الداخلي لأداة القياس، تم استخدام اختبار معامل (ألفا كرو نباخ)(Cronbach's Alpha) ، والذي يقيس مدى الترابط والاتساق الداخلي بين عبارات الاستبانة. ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

**جدول رقم ( 1 ) : إحصاءات الثبات(Reliability Statistics)**

| عدد العبارات (N of Items) | معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) |
|---|---|
| 28 | 0.973 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج.(SPSS)**

يتضح من الجدول أعلاه أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية جداً؛ حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع العبارات البالغ عددها (28) عبارة مجتمعة(0.973) .

تُعد هذه القيمة ممتازة ومرتفعة جداً، حيث تشير المعايير الإحصائية المعتمدة في منهجية البحث العلمي إلى أن قيمة ألفا كرونباخ التي تتجاوز النسبة المعيارية (0.70) تعتبر دالة على ثبات مقبول، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح (1.00) دل ذلك على دقة وموثوقية أعلى.

تؤكد هذه النتيجة المرتفعة (97.3%) على وجود اتساق داخلي ممتاز بين كافة فقرات وعبارات الاستبانة، مما يعني أن العبارات متجانسة وتقيس بالفعل ما صُممت لقياسه بوضوح ودون تشتت. وبناءً على ذلك، يمكن الاستناد إلى هذه الأداة بثقة تامة في جمع البيانات، وتُعد مخرجاتها قوية وصالحة لاستكمال باقي التحليلات الإحصائية المتقدمة واختبار فرضيات الدراسة بشكل علمي دقيق.

**المبحث الثاني: عرض وتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة**

يهدف هذا المبحث إلى وصف مجتمع الدراسة من خلال عرض الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة (والبالغ عددهم 75 مفردة) .يساعد هذا التحليل في فهم طبيعة المبحوثين ومدى ملاءمة خصائصهم للإجابة عن تساؤلات الدراسة، مما ينعكس إيجاباً على دقة وموضوعية النتائج.

وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الخصائص :

**أولاً: توزيع العينة حسب متغير الجنس**

**جدول رقم (2 ) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| ذكر | 55 | 73.3 |
| أنثى | 20 | 26.7 |
| **المجموع** | **75** | **100.0** |
| **المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).** | | |

يتضح من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم 55 مفردة بنسبة تمثل (73.3%) من إجمالي العينة. في حين بلغ عدد الإناث 20 مفردة بنسبة (26.7%).

يشير هذا التوزيع إلى سيطرة الذكور على طبيعة مجتمع الدراسة (والذي يغلب عليه العمل في القطاع الحكومي كما سيتضح لاحقاً). ورغم التفاوت في النسب، إلا أن شمول العينة لكلا الجنسين يعطي تنوعاً مقبولاً في الآراء والاستجابات حول سياسات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

**ثانياً: توزيع العينة حسب متغير العمر**

**جدول رقم ( 3 ) : توزيع أفراد العينة حسب العمر**

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| **أقل من 25** | 2 | 2.7 |
| **25 – 34** | 8 | 10.7 |
| **35 – 44** | 41 | 54.7 |
| **45 فأكثر** | 24 | 32.0 |
| **المجموع** | **75** | **100.0** |
| **المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).** | | |

تشير البيانات الإحصائية إلى تركز أفراد العينة في الفئة العمرية (35–44 عاماً)، حيث احتلت المرتبة الأولى بعدد 41 مفردة وبنسبة (54.7%). تلتها الفئة العمرية (45 فأكثر) بنسبة (32.0%). بينما جاءت الفئات الشابة (أقل من 25 عاماً) و(25–34 عاماً) بنسب أقل بلغت (2.7%) و(10.7%) على التوالي.

يعكس هذا التركز العمري (في الفئات الوسطى والمتقدمة) نضجاً كبيراً لدى أفراد العينة؛ فهم يمتلكون خبرة حياتية ومهنية تراكمية تؤهلهم لفهم أبعاد التنمية المستدامة وتقييم الأوضاع الاقتصادية والبيئية بشكل واقعي وعميق، مما يعزز من موثوقية وجودة الإجابات التي قدموها في الاستبانة.

**ثالثاً: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي**

**جدول رقم ( 4 ) : توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي**

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| **جامعي** | 26 | 34.7 |
| **دراسات عليا** | 49 | 65.3 |
| **المجموع** | **75** | **100.0** |
| **المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).** | | |

يُظهر الجدول استحواذ حملة (الدراسات العليا) على النسبة الأكبر من العينة، حيث بلغ عددهم 49 مفردة بنسبة (65.3%). في حين مثل حملة المؤهل (الجامعي) نسبة (34.7%) بعدد 26 مفردة.

- تُعد هذه النتيجة من أهم نقاط القوة في دراستك؛ فارتفاع المستوى التعليمي للعينة (أكثر من النصف من حملة الدراسات العليا) يدل على وعي علمي وأكاديمي وثقافي عالٍ جداً. هذا يعني أن المبحوثين على دراية جيدة بالمصطلحات الاقتصادية والبيئية المعقدة (مثل الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة)، وأن إجاباتهم مبنية على أساس معرفي وعلمي رصين وليس مجرد تخمين.

**رابعاً: توزيع العينة حسب طبيعة العمل**

**جدول رقم (5 ) : توزيع أفراد العينة حسب القطاع الوظيفي (طبيعة العمل)**

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| **حكومي** | 63 | 84.0 |
| **خاص** | 12 | 16.0 |
| **المجموع** | **75** | **100.0** |
| **المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).** | | |

وفقاً للنتائج، يعمل الغالبية العظمى من أفراد العينة في القطاع (الحكومي) بنسبة بلغت (84.0%) (63 مفردة). بينما بلغت نسبة العاملين في القطاع (الخاص) (16.0%) فقط (12 مفردة).

- يعكس هذا التوزيع الدور المحوري للقطاع العام كمشغل رئيسي في الدول النامية. كما أن تركز العينة في القطاع الحكومي يفيد الدراسة بشكل كبير، حيث أن سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتشريعات البيئية تُصاغ وتُنفذ في المقام الأول من قبل مؤسسات الدولة والقطاع الحكومي، مما يجعل آراء العينة قريبة جداً من دوائر صنع القرار ومواجهة التحديات التشريعية والتنفيذية.

**خامساً: المعرفة المسبقة بمفهوم الاقتصاد الأخضر**

**جدول رقم (6 ) : توزيع العينة حسب المعرفة المسبقة بمفهوم الاقتصاد الأخضر**

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| نعم | 63 | 84.0 |
| لا | 12 | 16.0 |
| المجموع | 75 | 100.0 |
| المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS). | | |

يُبين الجدول أن نسبة ساحقة من المبحوثين، بلغت (84.0%) (63 مفردة)، قد أجابوا بـ "نعم" حول معرفتهم المسبقة بمفهوم الاقتصاد الأخضر. في حين أجابت نسبة قليلة (16.0%) بـ "لا".

هذا المؤشر غاية في الأهمية لدراستك؛ فهو يؤكد وجود وعي مسبق وإلمام جيد بموضوع الدراسة الأساسي من قِبل أغلبية أفراد العينة. هذا يرفع من درجة المصداقية في تحليل المحاور القادمة، حيث يضمن للباحث أن الاستجابات حول تأثيرات وتحديات الاقتصاد الأخضر صدرت عن أشخاص مدركين لطبيعة المفهوم ومفرداته، مما يضفي عمقاً علمياً موثوقاً على النتائج.

**المبحث الثالث: التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة (متغيرات الدراسة)**

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل استجابات أفراد العينة (البالغ عددهم 75 مفردة) على العبارات المكونة لأداة الدراسة. وقد تم الاعتماد على التكرارات، النسب المئوية، الأوساط الحسابية (Mean)، والانحرافات المعيارية (Std. Deviation) للتعرف على اتجاهات المبحوثين. (ملاحظة منهجية: تم ترميز الإجابات في التحليل الإحصائي بحيث تعكس القيم الدنيا والمتوسطات المنخفضة القريبة من "1" و "2" درجات موافقة عالية "موافق/موافق بشدة"، مما يسهل قراءة قوة الاتجاه الإيجابي للعينة).

**أولاً: الإحصاءات الوصفية الشاملة لمتغيرات الدراسة**

يعرض الجدول التالي ملخصاً شاملاً للأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الدراسة، مما يعطي صورة عامة عن مدى تشتت أو تركز آراء المبحوثين حول سياسات وتحديات الاقتصاد الأخضر:

**جدول رقم ( 7) : الإحصاءات الوصفية (Statistics) لجميع عبارات الدراسة**

| م | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | الاقتصاد الأخضر يساهم في حماية البيئة | 1.2267 | 0.45242 |
| 2 | الاقتصاد الأخضر يساهم في تقليل البطالة | 1.4533 | 0.74059 |
| 3 | الاقتصاد الأخضر يساهم في تحسين مستوى المعيشة | 1.6267 | 0.86639 |
| 4 | الاقتصاد الأخضر يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية | 1.4667 | 0.72286 |
| 5 | التحول نحو الاقتصاد الأخضر ضروري لمستقبل الدول النامية | 1.1867 | 0.39227 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 6 | استخدام الطاقة المتجددة (الرياح، الشمس) مهم لتحقيق التنمية المستدامة | 1.2533 | 0.43785 |
| 7 | إعادة التدوير والمشاريع البيئية تسهم في الاقتصاد الأخضر | 1.1600 | 0.43620 |
| 8 | الاستثمار في الزراعة المستدامة ضروري لتنمية الدول النامية | 1.2400 | 0.42996 |
| 9 | السياسات الحكومية الحالية تدعم الاقتصاد الأخضر بشكل كاف | 1.2800 | 0.70825 |
| 10 | النقل العام المستدام يساهم في خفض التلوث | 1.5333 | 0.75933 |
| 11 | دعم الصناعات الخضراء يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني | 1.3733 | 0.71231 |
| 12 | ضعف التمويل يمثل عائقاً أمام تطبيق الاقتصاد الأخضر | 1.4800 | 0.57797 |
| 13 | نقص الوعي المجتمعي يعرقل نجاح الاقتصاد الأخضر | 1.2933 | 0.45836 |
| 14 | غياب القوانين والتشريعات الملائمة يحد من تطبيق الاقتصاد الأخضر | 1.3333 | 0.60030 |
| 15 | ضعف التكنولوجيا في الدول النامية يعيق الاقتصاد الأخضر | 1.3867 | 0.51710 |
| 16 | ارتفاع تكاليف التكنولوجيا الخضراء يحد من انتشارها | 1.4933 | 0.70468 |
| 17 | ضعف التعاون بين القطاع العام والخاص يمثل عائقاً أمام الاقتصاد الأخضر | 1.4800 | 0.68497 |
| 18 | زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة يعزز التنمية المستدامة | 1.2267 | 0.62759 |
| 19 | دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاقتصاد الأخضر مهم | 1.2667 | 0.52847 |
| 20 | تعزيز دور الجامعات ومراكز البحث يساهم في نشر الاقتصاد الأخضر | 1.3467 | 0.62587 |
| 21 | التعاون الدولي يساعد الدول النامية في تبني الاقتصاد الأخضر | 1.7467 | 1.01467 |
| 22 | إدخال مناهج تعليمية حول الاقتصاد الأخضر في المدارس والجامعات ضروري | 1.8800 | 1.01289 |
| 23 | توفير حوافز ضريبية للمستثمرين في الاقتصاد الأخضر يشجع على انتشاره | 1.3200 | 0.68102 |
| المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS). | | | |

**ثانياً: تحليل الاستجابات التفصيلية للعبارات (موزعة على محاور الدراسة)**

لتسهيل القراءة والتحليل، تم تجميع العبارات ذات الصلة في ثلاثة محاور رئيسية، وعرض تكراراتها ونسبها المئوية كما يلي:

**1. محور الوعي البيئي والاجتماعي للاقتصاد الأخضر**

يتناول هذا المحور دور الاقتصاد الأخضر في حماية البيئة والتأثير على الجوانب الاجتماعية (البطالة ومستوى المعيشة).

جدول رقم ( 8) : استجابات أفراد العينة لمحور الوعي البيئي والاجتماعي

| العبارة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الاقتصاد الأخضر يساهم في حماية البيئة | 15 (%20.0) | 59 (%78.7) | 1 (%1.3) | 0 (%0) | 0 (%0) |
| الاقتصاد الأخضر يساهم في تقليل البطالة | 15 (%20.0) | 51 (%68.0) | 8 (%10.7) | 1 (%1.3) | 0 (%0) |
| الاقتصاد الأخضر يساهم في تحسين مستوى المعيشة | 15 (%20.0) | 45 (%60.0) | 13 (%17.3) | 2 (%2.7) | 0 (%0) |
| المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS). | | | | | |

يُظهر الجدول إجماعاً شبه كلي على الدور البيئي للاقتصاد الأخضر؛ حيث اختار (98.7%) من العينة (موافق وموافق بشدة) على مساهمته في حماية البيئة. كما ظهر اتفاق قوي على أثره الاجتماعي، إذ يرى (88.0%) أنه يساهم في تقليل البطالة، و(80.0%) أنه يحسن مستوى المعيشة.

تعكس هذه الاستجابات إدراكاً عميقاً لدى المبحوثين –الذين تغلب عليهم المؤهلات العليا والعمل بالقطاع الحكومي– بأن الاقتصاد الأخضر ليس مجرد أداة لحماية الموارد الطبيعية، بل هو محرك تنموي متكامل. فالتحول نحو القطاعات الخضراء يخلق فرص عمل جديدة (Green Jobs) تساهم مباشرة في القضاء على الفقر والبطالة، مما يحقق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) في الدول النامية.

**2. محور المتطلبات والسياسات الداعمة**

يقيس هذا المحور آراء العينة حول الممارسات والسياسات اللازمة لدعم الاقتصاد الأخضر، كاستخدام الطاقة المتجددة والنقل المستدام.

جدول رقم ( 9) : استجابات أفراد العينة لمحور المتطلبات والسياسات الداعمة

| العبارة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| استخدام الطاقة المتجددة مهم لتحقيق التنمية المستدامة | 19 (%25.3) | 56 (%74.7) | 0 (%0) | 0 (%0) | 0 (%0) |
| إعادة التدوير والمشاريع البيئية تسهم في الاقتصاد الأخضر | 8 (%10.7) | 65 (%86.7) | 2 (%2.7) | 0 (%0) | 0 (%0) |
| النقل العام المستدام يساهم في خفض التلوث | 24 (%32.0) | 44 (%58.7) | 6 (%8.0) | 0 (%0) | 1 (%1.3) |
| دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهم | 17 (%22.7) | 57 (%76.0) | 0 (%0) | 1 (%1.3) | 0 (%0) |
| المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS). | | | | | |

بلغت نسبة الموافقة الإجمالية (موافق + موافق بشدة) مستويات قياسية في هذا المحور؛ فقد وافق (100%) من العينة على أهمية الطاقة المتجددة، و(97.4%) على أهمية إعادة التدوير، و(90.7%) على دور النقل المستدام، و(98.7%) على ضرورة دعم المشروعات الخضراء الصغيرة والمتوسطة.

تدل هذه النتائج على وعي كبير بأدوات وآليات التنفيذ. فالمبحوثون يؤمنون بأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إجراءات عملية ملموسة. الاعتماد الكامل بنسبة 100% على أهمية الطاقة المتجددة يعكس القناعة بأن التحول الطاقي هو العمود

الفقري للاقتصاد الأخضر. كما أن التأكيد الشديد على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يبرز أهمية هذه المشروعات كرافد أساسي للنمو الاقتصادي المحلي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية الملوثة في الدول النامية.

**3. محور التحديات والمعوقات**

يسلط هذا المحور الضوء على العقبات التي تحول دون تطبيق ناجح للاقتصاد الأخضر في الدول النامية.

**جدول رقم (10 ) : استجابات أفراد العينة لمحور التحديات والمعوقات**

| العبارة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| ضعف التمويل يمثل عائقاً أمام تطبيق الاقتصاد الأخضر | 30 (%40.0) | 42 (%56.0) | 3 (%4.0) | 0 (%0) | 0 (%0) |
| نقص الوعي المجتمعي يعرقل نجاح الاقتصاد الأخضر | 22 (%29.3) | 53 (%70.7) | 0 (%0) | 0 (%0) | 0 (%0) |
| غياب القوانين والتشريعات الملائمة يحد من التطبيق | 15 (%20.0) | 55 (%73.3) | 5 (%6.7) | 0 (%0) | 0 (%0) |
| ضعف التكنولوجيا في الدول النامية يعيق الاقتصاد الأخضر | 27 (%36.0) | 47 (%62.7) | 1 (%1.3) | 0 (%0) | 0 (%0) |
| المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS). | | | | | |

حددت العينة بشكل قاطع التحديات التي تواجه مسيرة الاقتصاد الأخضر؛ حيث شكل "ضعف التمويل" نسبة موافقة بلغت (96.0%) (منها 40.0% موافق بشدة). كما أجمع (100%) من المبحوثين على أن "نقص الوعي المجتمعي" يشكل عائقاً. في حين وافق (98.7%) على أن "ضعف التكنولوجيا" يعيق التقدم، و(93.3%) أكدوا على عائق "غياب القوانين والتشريعات".

تتطابق هذه النتائج بشكل مبهر مع الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المعنية بالدول النامية. التمويل والتكنولوجيا هما أكبر المعوقات التي تواجه هذه الدول، حيث تتطلب المشروعات الخضراء (كمحطات الطاقة المتجددة) تكاليف تأسيسية عالية وتكنولوجيا متقدمة قد لا تتوفر محلياً. وتؤكد استجابة العينة، والتي تنتمي بنسبة 84% للقطاع الحكومي، على وجود حاجة ملحة لسن تشريعات وقوانين بيئية جاذبة للاستثمار، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي لنقل التكنولوجيا وسد الفجوة التمويلية للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

**المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة**

يهدف هذا المبحث إلى التحقق من صحة الفرضيات التي بُنيت عليها الدراسة، وذلك من خلال اختبار ما إذا كانت هناك دلالة إحصائية لاستجابات أفراد العينة حول دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة. ولتحقيق هذا الغرض، تم استخدام اختبار (One-Sample T-Test) لعينة واحدة، حيث تم قياس الفروق واستخراج قيمة (t) ومستوى الدلالة الإحصائية (Sig).

أولاً: نتائج اختبار (One-Sample T-Test)

يستعرض الجدولان التاليان الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار (T-Test) للعبارات المحورية التي تمثل فرضيات الدراسة:

جدول رقم ( 11) : الإحصاءات الوصفية لعينة واحدة (One-Sample Statistics)

| متغيرات وافتراضات الدراسة (مختارة) | العدد (N) | الوسط الحسابي (Mean) | الانحراف المعياري | الخطأ المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الاقتصاد الأخضر يساهم في حماية البيئة | 75 | 1.2267 | 0.45242 | 0.05224 |
| الاقتصاد الأخضر يساهم في تقليل البطالة | 75 | 1.4533 | 0.74059 | 0.08552 |
| الاقتصاد الأخضر يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية | 75 | 1.4667 | 0.72286 | 0.08347 |
| استخدام الطاقة المتجددة مهم لتحقيق التنمية المستدامة | 75 | 1.2533 | 0.43785 | 0.05056 |
| دعم الصناعات الخضراء يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني | 75 | 1.3733 | 0.71231 | 0.08225 |
| غياب القوانين والتشريعات الملائمة يحد من تطبيق الاقتصاد الأخضر | 75 | 1.3333 | 0.60030 | 0.06932 |
| ضعف التكنولوجيا في الدول النامية يعيق الاقتصاد الأخضر | 75 | 1.3867 | 0.51710 | 0.05971 |
| المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS). | | | | |

جدول رقم (12 ) : نتائج اختبار (T-Test) لفرضيات الدراسة (One-Sample Test)

| متغيرات وافتراضات الدراسة | قيمة (t) | درجات الحرية (df) | الدلالة الإحصائية (Sig. 2-tailed) |
|---|---|---|---|
| الاقتصاد الأخضر يساهم في حماية البيئة | 22.524 | 74 | 0.000 |
| الاقتصاد الأخضر يساهم في تقليل البطالة | 16.410 | 74 | 0.000 |
| الاقتصاد الأخضر يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية | 16.972 | 74 | 0.000 |
| استخدام الطاقة المتجددة مهم لتحقيق التنمية المستدامة | 23.801 | 74 | 0.000 |
| دعم الصناعات الخضراء يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني | 16.089 | 74 | 0.000 |
| غياب القوانين والتشريعات الملائمة يحد من تطبيق الاقتصاد الأخضر | 18.514 | 74 | 0.000 |
| ضعف التكنولوجيا في الدول النامية يعيق الاقتصاد الأخضر | 22.386 | 74 | 0.000 |
| المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS). | | | |

**ثانياً: التعليق على الفرضيات واختبارها الإحصائي**

بناءً على المعطيات الإحصائية المستخرجة من الجدولين السابقين، نعتمد على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig. 2-tailed) لاتخاذ القرار بقبول أو رفض الفرضيات. والقاعدة الإحصائية تنص على أنه إذا كانت قيمة الدلالة (Sig) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية (التي تنفي وجود علاقة أو أثر)، وقبول الفرضية البديلة. وبتأمل النتائج، نجد أن جميع قيم الدلالة الإحصائية للعبارات قد بلغت (0.000)، وهي قيمة أصغر بكثير من (0.05). وعليه، يتم رفض جميع الفرضيات العدمية، وقبول الفرضيات البديلة للدراسة، ويمكن تفصيل ذلك وفقاً للفرضيات الفرعية كما يلي:

**الفرضية الفرعية الأولى (النمو الاقتصادي المستدام)**

أثبتت النتائج صحة الفرضية التي تنص على أن *"تطبيق استراتيجيات الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام"*. حيث جاءت قيمة الدلالة الإحصائية لعبارة "دعم الصناعات الخضراء يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني" (0.000) وقيمة T (16.089). يؤكد هذا أكاديمياً أن التحول للأخضر ليس عبئاً مالياً، بل محفزاً للنمو.

**الفرضية الفرعية الثانية (الطاقة المتجددة والأمن البيئي)**

تم إثبات الفرضية القائلة بأن *"تبني سياسات الطاقة المتجددة يعزز الأمن البيئي والمائي والغذائي"*. حيث حققت عبارة "استخدام الطاقة المتجددة مهم لتحقيق التنمية المستدامة" قيمة T بلغت (23.801) وبدلالة إحصائية (0.000)، مما يعكس إجماعاً إحصائياً على أن أمن الطاقة النظيفة هو جوهر الاستدامة.

**الفرضية الفرعية الثالثة (الأطر التشريعية)**

ثُبتت الفرضية التي تشير إلى أن *"وجود أطر تشريعية ومؤسسية واضحة يدعم قدرة الدول النامية على تنفيذ خطط الاقتصاد الأخضر"*. فقد أظهرت النتائج أن "غياب القوانين والتشريعات الملائمة يحد من التطبيق" جاءت بدلالة (0.000) وقيمة T (18.514). هذا التفسير الإحصائي القوي يوجه صانع القرار في الدول النامية إلى حتمية إصلاح البيئة القانونية كخطوة أولى نحو التحول الأخضر.

**الفرضية الفرعية الرابعة (الاستثمارات والعدالة الاجتماعية)**

تم قبول الفرضية القائلة بأن *"زيادة الاستثمارات الخضراء تعزز فرص خلق وظائف مستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية"*. دلّ على ذلك عبارة "الاقتصاد الأخضر يساهم في تقليل البطالة" والتي حققت دلالة (0.000)، مما يؤكد التأثير المباشر لتدفق الاستثمارات في المشروعات البيئية على هيكل العمالة ومكافحة الفقر.

**الفرضية الفرعية الخامسة (التكنولوجيا والابتكار)**

تم إثبات أن *"نقل التكنولوجيا والابتكار البيئي يسهم في تحسين كفاءة التطبيق"*. يتضح ذلك جلياً من خلال متغير "ضعف التكنولوجيا يعيق الاقتصاد الأخضر" الذي حقق قيمة T عالية جداً (22.386) بدلالة (0.000)، مما يستوجب تفعيل آليات التعاون الدولي لردم الفجوة التقنية بين الدول المتقدمة والنامية.

**الفصل الثالث : النتائج والتوصيات**

**أولاً: نتائج الدراسة**

1–امتلاك عينة الدراسة وعياً معرفياً وأكاديمياً متقدماً بمفهوم الاقتصاد الأخضر وآلياته (84% معرفة مسبقة) ، ويعزى ذلك طردياً إلى غلبة حملة الدراسات العليا في العينة بنسبة (65.3%).

2–وجود إجماع مطلق ونادر حدوثه في الإحصاء الاجتماعي بنسبة (100%) على محورية الطاقة المتجددة (كالرياح والشمس) كشرط أساسي لا غنى عنه للوصول إلى التنمية المستدامة في الدول النامية.

3–تأكيد الدور التنموي المزدوج (بيئياً واجتماعياً) للاقتصاد الأخضر عبر مساهمته الفعالة في حماية البيئة بنسبة (98.7%) ، وقدرته على توليد وظائف خضراء تحد من البطالة بنسبة (88%).

4–اتفاق العينة على أن غياب القوانين والتشريعات الملائمة والمنظمة يمثل حجرة عثرة رئيسية (بنسبة 93.3%) تحد من دمج خطط الاقتصاد الأخضر ضمن الاستراتيجيات الوطنية للدول.

5–تشخيص التمويل والقدرات التقنية كأكبر العقبات الهيكلية في الدول النامية؛ حيث وافق (96%) على عائق ضعف التمويل المالي و(98.7%) على عائق الفجوة التكنولوجية.

6–الإيمان القوي بضرورة تفعيل الشراكات المؤسسية والتكامل المعرفي، عبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء بنسبة (98.7%) وتعزيز أدوار الجامعات ومراكز البحث العلمي بنسبة (92%).

**ثانياً: توصيات الدراسة**

1–ضرورة قيام المشرعين وصناع القرار في الدول النامية بصياغة منظومة قوانين بيئية مرنة، تتضمن تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية ملموسة للمستثمرين في الأنشطة الخضراء لتشجيع انتشارها.

2–وضع استراتيجيات وطنية ملزمة لرفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح) في مزيج الطاقة الوطني، والاستثمار الفوري في بنيتها التحتية كبديل مستدام للمصادر التقليدية.

3–ابتكار آليات تمويلية جديدة عبر إنشاء "صناديق تمويل خضراء" وطنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتقديم قروض ميسرة تدعم المشاريع البيئية وإعادة التدوير والزراعة المستدامة.

4–إعادة هيكلة قطاع النقل العام في المدن والمراكز الحضرية من خلال إحلال النقل العام المستدام (كالحافلات الكهربائية والأنظمة الذكية) للحد من الانبعاثات الكربونية وخفض مستويات التلوث.

5–تفعيل دور الجامعات ومراكز البحوث عبر رصد ميزانيات خاصة للابتكار البيئي، والعمل على ردم الفجوة التقنية من خلال بناء شراكات دولية لنقل وتوطين التكنولوجيا الخضراء محلياً بتكاليف منخفضة.

6–إطلاق حملات توعية وطنية شاملة وبناءة لسد عائق نقص الوعي المجتمعي ، بالتوازي مع دمج مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة بشكل إجباري ضمن المناهج التعليمية في المدارس والجامعات لتنشئة جيل داعم للتحول البيئي.

## خاتمة البحث

يمثل الاقتصاد الأخضر خيارًا استراتيجيًا للدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. ومن خلال دمج سياسات الاقتصاد الأخضر في الخطط التنموية الوطنية، يمكن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وقد أظهرت الدراسة أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر ليس رفاهية، بل ضرورة لمواجهة المخاطر البيئية وتحقيق استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. إلا أن نجاح هذا التحول يتطلب إصلاحات تشريعية، واستثمارات خضراء مكثفة، ودعم الابتكار البيئي، فضلًا عن تعزيز الشراكات الدولية لنقل الخبرات والتقنيات.

وبالتالي، فإن تبني سياسات الاقتصاد الأخضر تشكل فرصة حقيقية للدول النامية لتجاوز التحديات وتحقيق مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا.

**المراجع**


1. أبو زيد، حسن محمد .(2019) .الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية .القاهرة: دار الفكر الجامعي.
2. البدري، محمود عبد الفتاح .(2018) .الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: مدخل بيئي متكامل .عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
3. العساف، محمد عبد الله .(2020) .التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر: رؤى معاصرة .الرياض: مكتبة العبيكان.
4. نعيمه أحمد شهيدة. (2026). دور الطاقات المتجددة والأخضر والأزرق في دعم التحول نحو اقتصاد مستدام. *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(39), 2763–2773.

5. تفاحة علي صالح, مصطفى أحمد بن حكومة, عبد السلام علي الزمزام, محمد مخزوم بشير & ,طارق الهادي النائلي. (2026). دور الصناعة الخضراء في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(4), 541-549.

6. الحسيني، أحمد محمود. (2022). الاقتصاد الأخضر كآلية لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة. مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد 30، العدد 2، ص 97-122.

7. الشلبي، فاطمة عبد القادر .(2017) .سياسات الاقتصاد الأخضر في الدول العربية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 24، العدد 3، ص 225-248.

8. عبد الغفار، أحمد .(2023) .دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية .مجلة جامعة القاهرة للدراسات الاقتصادية، العدد 15، ص 115-148.

9. عبد الإله يحيى عبد الملك السبئي, & رقية محمود مهدي المغربي. (2026). إعادة هندسة التعليم الأخضر في سياق التنمية المستدامة. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(4), 418-425.

10. عثمان محمد غنيم ، ماجد أحمد أبوزنط ، التنمية المستدامة ، دار الصفاء ، عمان ، 2007، ص28.

11. ونان، مي علي. (2022) دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية تجارب دولية مع الاشارة الى العراق للمدة (2001-2022) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق .

12. برنامج الأمم المتحدة للبيئة .(2011) .UNEP نحو اقتصاد أخضر: مسارات نحو التنمية المستدامة والقضاء على الفقر .نيروبي: الأمم المتحدة.

10. البنك الدولي (2021) ، تقارير التنمية المستدامة في الدول النامية، واشنطن ، البنك الدولي.

11. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا .(2013) .أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية .بيروت: الأمم المتحدة.